

وقد اختلف في معنى قوله: وإنَّه لَكَبِيرٌ؛ فقالَ أَبُو عَبْدِ الْمَلِكِ الْبُوْنِيُّ: "يُحْتَمِلُ أَنَّه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طَنَّ أَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ كَبِيرٍ، فَأَوْحَى إِلَيْهِ فِي الْحَالِ بِأَنَّه كَبِيرٌ، وَتَعْقِيبٌ: بِأَنَّه يَسْتَلِزُمُ أَنْ يَكُونَ نَسْخَاً، وَأَجِيبٌ بِأَنَّ الْحُكْمَ بِالْحَدِيرَةِ يَجُوزُ نَسْخُهُ، فَإِذَا أَوْحَى إِلَيْهِ أَنَّه كَبِيرٌ فَأَخْبَرَ بِهِ كَانَ نَسْخَاً لِذَلِكَ الْحُكْمِ، وَقَيْلٌ: يُحْتَمِلُ أَنَّ الْضَّمِيرَ فِي قَوْلِهِ: وَأَنَّه يَعُودُ عَلَى الْعَذَابِ؛ لَمَّا وَرَدَ فِي صَحِيفَةِ ابْنِ حِبَّانَ، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: يُعَذَّبُانِ عَذَابًا شَدِيدًا فِي ذَنْبِهِنَّ، وَقَيْلٌ: الْضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى أَحَدِ الْذَّنْبَيْنِ، لَأَنَّ الْإِسْتِنَارَ الْمَنْفَيِّ لِيُسَ الْمُرَادُ بِهِ كَشْفَ الْعَوْرَةِ فَقَطْ كَمَا سَيَّاتِي، وَقَالَ الدَّاوِيُّ وَابْنُ الْعَرَبِيِّ: "كَبِيرُ الْمَنْفَيِّ، وَقَيْلٌ: الْمَعْنَى لِيُسَ بِكَبِيرٍ فِي الصُّورَةِ؛ لَأَنَّ تَعَاطِي ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى الدِّنَاءَ وَالْحَقَّارَةِ، وَقَيْلٌ: لَيْسَ بِكَبِيرٍ فِي اعْتِقَادِهِمَا أَوْ فِي اعْتِقَادِ الْمُخَاطَبَيْنَ وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ كَبِيرٌ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: (وَتَحْسِبُونَهُ هَيْنَا وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ)، وَقَيْلٌ: لَيْسَ بِكَبِيرٍ فِي مَسْقَةِ الْأَحْتِرَازِ؛ وَهَذَا الْأَخْرِيُّ جَزْمٌ بِهِ الْتَّعْوِيُّ، وَرَجْحَهُ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ، وَإِنَّمَا صَارَ كَبِيرًا بِالْمُوَاضِبَةِ عَلَيْهِ، وَرِشْدٌ إِلَى ذَلِكَ السَّيَّاقِ؛ فَإِنَّه وَصَفَ كُلُّاً مِنْهُمَا بِمَا يَدُلُّ عَلَى تَجَدُّدِ ذَلِكَ مِنْهُ وَاسْتِمْرَارِهِ عَلَيْهِ؛ لِلإِتْبَانِ بِصِيغَةِ الْمُضَارَّةِ بَعْدَ حَرْفِ كَانَ، كَذَا فِي أَكْثَرِ الرَّوَايَاتِ بِمِنْتَانِي مِنْ فَوْقِ الْأَوَّلِ مَفْتُوحَةُ وَالثَّانِيَةُ مَكْسُوَةٌ، وَفِي رَوَايَةِ ابْنِ عَسَاكِرٍ: "يَسْتَبِرِيُّ" بِمُوَحدَةِ سَاكِنَةِ مِنَ الْإِسْتِبْرَاءِ، وَأَلِيَّ دَاؤَدَ فِي حَدِيثِ الْأَعْمَشِ: "يَسْتَنْزِهُ" بِيُنُونِ سَاكِنَةَ بَعْدَهَا زَايِّ ثُمَّ هَاءُ، فَعَلَى رَوَايَةِ الْأَكْثَرِ مَعْنَى الْإِسْتِنَارِ؛ أَنَّه لَا يَجْعَلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ بَوْلِهِ سُتْرَةً، فَتَوَافِقُ رَوَايَةً: لَا يَسْتَنْزِهُ؛ وَقَدْ وَقَعَ عِنْدَ أَبِي نَعِيمٍ فِي الْمُسْتَخْرَجِ، وَضَعَفَ بِأَنَّ التَّعْذِيبَ لَوْ وَقَعَ عَلَى كَشْفِ الْعَوْرَةِ لَأَسْتَقْلَ الْكَشْفُ بِالسَّبَبَيْهِ، فَيَنْرَتِبُ الْعَذَابُ عَلَى الْكَشْفِ؛ وَسَيَّاتِي كَلَامُ ابْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ قَرِيبًا، وَأَمَّا رَوَايَةُ الْإِسْتِبْرَاءِ فَهِيَ أَبْلَغُ فِي التَّوْقِيِّ، وَتَعَقَّبُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ رَوَايَةَ الْإِسْتِنَارِ بِمَا يَحْصُلُ جَوَابَهُ مِمَّا ذَكَرَنَا، قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: "لَوْ حُمِلَ الْإِسْتِنَارُ عَلَى حَقِيقَتِهِ؛ لَلَّزَمَ أَنْ مُجَرَّدَ كَشْفُ الْعَوْرَةِ كَانَ سَبَبَ الْعَذَابِ الْمَذْكُورِ، وَسَيَّاقُ الْحَدِيثِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ لِلْبَوْلِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى عَذَابِ الْقِبِيرِ خُصُوصِيَّةً، يُشَيِّرُ إِلَى مَا صَحَّهُ ابْنُ حُزَيْمَةَ، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا: أَكْثَرُ عَذَابِ الْقِبِيرِ مِنَ الْبَوْلِ؛ قَالَ: "وَبُوَيْدَهُ أَنَّ لَفْظَ مِنْ فِي هَذَا الْحَدِيثِ لَمَّا أُضِيفَ إِلَى الْبَوْلِ اقْتَضَى نِسْبَةِ الْإِسْتِنَارِ الَّذِي عَدَمَهُ سَبَبُ الْعَذَابِ إِلَى الْبَوْلِ، بِمَعْنَى أَنَّ ابْتِدَاءَ سَبَبِ الْعَذَابِ مِنَ الْبَوْلِ، فَلَوْ حُمِلَ عَلَى مُجَرَّدِ كَشْفِ الْعَوْرَةِ زَالَ هَذَا الْمَعْنَى، لِتَجْتَمَعُ الْفَاظُ الْحَدِيثِ عَلَى مَعْنَى وَبُوَيْدَهُ أَنَّ فِي حَدِيثِ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ أَحْمَدَ، أَمَّا أَحْدُهُمَا: فَيُعَذَّبُ فِي الْبَوْلِ، يَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي التَّرْجِمَةِ الَّتِي بَعْدَ هَذِهِ، قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: "هِيَ تَقْلُلُ كَلَامَ النَّاسِ، وَالْمُرَادُ مِنْهُ هُنَّا: مَا كَانَ بِقَصْدِ الْإِضْرَارِ، وَسَيَّاقُ الْحَدِيثِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ لِلْبَوْلِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى عَذَابِ الْقِبِيرِ مَطْلُوبٌ، وَهُوَ تَفْسِيرُ الْنَّمِيمَةِ بِالْمَعْنَى الْأَعْمَمِ، وَكَلَامُ غَيْرِهِ يُخَالِفُ ذَلِكَ مَبْسُوطًا فِي مَوْضِعِهِ مِنْ كِتَابِ الْأَدَبِ، قَالَ النَّوْوَيُّ: "وَهِيَ تَقْلُلُ كَلَامُ الْغَيْرِ بِقَصْدِ الْإِضْرَارِ، وَتَعَقِّبُهُ الْكَرْمَانِيُّ فَقَالَ: "هَذَا لَا يَصِحُّ عَلَى قَاعِدَةِ الْفُقَهَاءِ، فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ: الْكَبِيرَةُ هِيَ الْمُوجِبَةُ لِلْحَدِّ، وَلَا حَدَّ عَلَى الْمَشْيِ بِالنَّمِيمَةِ؛ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: الْإِسْتِمْرَارُ هُوَ الْمُسْتَنَدُ إِلَيْهِ جَعْلُهُ كَبِيرَةً؛ لَأَنَّ الْإِصْرَارَ عَلَى الصَّغِيرَةِ حُكْمُ الْكَبِيرَةِ، أَوْ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْكَبِيرَةِ مَعْنَى غَيْرِ الْمَعْنَى الْأَصْطَلَاحِيِّ، وَمَا نَقَلَهُ عَنِ الْفُقَهَاءِ لَيْسَ هُوَ قَوْلُ جَمِيعِهِمْ، لَكِنَّ كَلَامَ الرَّافِعِيِّ يُشَعِّرُ بِتَرْجِيْهِ؛ حَيْثُ حَكَى فِي تَعْرِيفِ الْكَبِيرَةِ وَجَهِينَ: أَحَدُهُمَا هَذَا، وَالثَّانِي أَوْقَعَ لِمَا ذَكَرُوهُ عِنْدَ تَقْسِيمِ الْكَبَائِرِ، وَلَا بُدَّ مِنْ حَمْلِ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ غَيْرُ مَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ، وَإِلَّا لَزَمَ أَنْ لَا يُعَدَّ عُوقُقُ الْوَالِدِينِ، وَشَهَادَةُ الزُّورِ مِنَ الْكَبَائِرِ، مَعَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَدَهُمَا مِنْ أَكْبَرِ الْكَبَائِرِ، وَسَيَّاتِي الْكَلَامُ عَلَى هَذِهِ الْمَسَأَلَةِ مُسْتَنْدٌ فِي أَوَّلِ كِتَابِ الْحُدُودِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، وَعُرِفَ بِهَذَا الْجَوَابِ عَنِ اعْتِراضِ الْكَرْمَانِيِّ؛ بِأَنَّ النَّمِيمَةَ قَدْ نَصَّ فِي الصَّحِيحِ عَلَى أَنَّهَا كَبِيرَةٌ كَمَا تَقَدَّمَ، وَلِلْأَعْمَشِ: "فَدَعَا بِعَسِيبٍ رَطْبٍ، وَالْعَسِيبُ يَمْهُلَتِينِ بِوَزْنِ فَعِيلٍ، فَإِنْ بَتَ فَهِيَ السَّعَفَةُ، وَقَيْلٌ: إِنَّهُ حَصَنُ الْجَرِيدَ بِذَلِكَ؛ وَرَوَى النَّسَائِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي رَافِعٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ، أَنَّ الَّذِي أَتَاهُ بِالْجَرِيدَةِ بِالْأَلْرَضِيِّ اللَّهُ عَنْهُ، وَلَفْظُهُ: "كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي جِنَازَةٍ، إِذْ سَمِعَ شَيْئًا فِي قَبْرٍ فَقَالَ لِلْبَالِ: أَتَنِي بِجَرِيدَةٍ حَضْرَاءً، أَيْ فَاتَّيْهَا فَكَسَرَهَا، وَفِي حَدِيثِ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ أَحْمَدَ، وَالْطَّبَرَانِيُّ: أَنَّهُ الَّذِي أَتَى بِهَا إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَمَّا مَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي حَدِيثِ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمْرَ جَابِرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِقَطْعِ غُصْنَيْنِ مِنْ شَجَرَتِينَ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْتَنَرَ بِهِمَا عِنْدَ قَضَاءِ حَاجَتِهِ، ثُمَّ أَمْرَ جَابِرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَأَلْقَى الغُصْنَيْنِ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ يَسَارِهِ، حَيْثُ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَالِسًا، فَقَالَ: "إِنِّي مَرَرْتُ بِقَبَرَيْنِ يُعَذَّبَانِ، فَأَحَبَّتُ بِشَفَاعَتِي أَنْ يُرْفَعَ عَنْهُمَا مَا دَامَ الغُصْنَانِ رَطْبِينِ"، وَلَمْ يُذَكَّرْ فِي قِصَّةِ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَيْضًا السَّبَبُ الَّذِي كَانَا يُعَذَّبَانِ بِهِ، فَبَيَانُ تَغَيِّيرِ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَقَدْ رَوَى ابْنُ حِبَّانَ فِي صَحِيحِهِ، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: "أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَرَ بِقَبْرٍ، فَوَقَفَ عَلَيْهِ فَقَالَ: أَنْتُونِي بِجَرِيدَتِينِ، فَجَعَلَ إِحْدَاهُمَا عِنْدَ رَأْسِهِ، فَيُحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ قِصَّةُ ثَالِثَةٍ، وَبُوَيْدَهُ أَنَّ فِي حَدِيثِ أَبِي رَافِعٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَمَا تَقَدَّمَ: "فَسَمِعَ شَيْئًا فِي قَبْرٍ،

وَفِيهِ: فَكَسَرَهَا بِالثَّنِينِ، وَفِي قِصَّةِ الْوَاحِدِ جَعَلَ نِصْفَهَا عِنْدَ رَأْسِهِ وَنِصْفَهَا عِنْدَ رِجْلِيهِ، وَفِي قِصَّةِ الْإِثْنَيْنِ جَعَلَ عَلَى كُلِّ قَبْرٍ جَرِيدَةً أَنَّهَا كِسْرَتِينِ بِكَسْرِ الْكَافِ، وَالْكِسْرَةُ الْقِطْعَةُ مِنَ الشَّيْءِ الْمَكْسُورِ، وَفِي رِوَايَةِ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِالثَّنِينِ، قَالَ النَّوْيُ: "الْبَاءُ زَائِدَةٌ لِلتَّوْكِيدِ، وَفِي رِوَايَةِ الْأَعْمَشِ الْأَتِيَّةِ": ثُمَّ غَرَّ عِنْدَ رَأْسِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا كِسْرَةٌ؛ وَقَعَ فِي مُسْنَدِ عَبْدِ بْنِ حُمَيْدٍ، مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ زَيَادٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ: ثُمَّ غَرَّ عِنْدَ رَأْسِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا قِطْعَةٌ، وَلَمْ تَقْفُ عَلَى تَعْيِينِ السَّائِلِ مِنْهُمْ، قَالَ ابْنُ مَالِكٍ: "يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْهَاءُ ضَمِيرُ الشَّأنِ، وَجَازَ تَفْسِيرُهُ بِأَنْ وَصِلَتِهَا لِحُكْمِ جُمْلَةِ لَا شَتَّمَالَهَا عَلَى مُسْنَدٍ وَمُسْنَدٍ إِلَيْهِ"، قَالَ: "وَجُحْتمَلُ أَنْ تَكُونَ أَنْ زَائِدَةً، وَقَدْ ثَبَتَ فِي الرِّوَايَةِ الْأَتِيَّةِ بِحَذْفِ أَنْ فَقَوَى الْإِحْتِمَالِ الْثَّانِي، وَقَالَ الْكَرْمَانِيُّ: "شَبَّهَ لَعْلَّ بِعَسَى، أَيِ الْعَذَابُ عَنِ الْمُغَيْرِيْنِ، كَذَا فِي أَكْثَرِ الرِّوَايَاتِ بِالْمُتَنَاهِ الْفُقُونَيَّةِ، قَالَ الْمَازَرِيُّ: يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ أَوْحِيَ إِلَيْهِ أَنَّ الْعَذَابَ يُخَفَّ عَنْهُمَا هَذِهِ الْمُدَّةِ"، قَالَ: "وَلَا يَظْهَرُ لَهُ وَجْهٌ غَيْرُ هَذَا"، وَتَعَقِّبُهُ الْقُرْطُبِيُّ بِأَنَّهُ لَوْ حَصَلَ الْوَحْيُ لِمَا أَتَى بِحَرْفِ التَّرْجِيِّ، وَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ ذَلِكَ إِنَّا حَمَلْنَاهَا عَلَى النَّعْلِيلِ، قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: وَقِيلَ: إِنَّهُ شَفَعَ لَهُمَا هَذِهِ الْمُدَّةَ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي حَدِيثِ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَكَذَا رَجَحَ النَّوْيُ كَوْنَ الْقِصَّةِ وَاحِدَةٌ، وَفِيهِ نَظَرٌ لِمَا أَوْضَحْنَا مِنَ الْمُغَايِرَةِ بَيْنَهُمَا، وَقَالَ الْخَطَابِيُّ: هُوَ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ دَعَا لَهُمَا بِالْتَّخْفِيفِ مُدَّةً بِقَاءَ النَّدَاوَةِ، لَا أَنَّ فِي الْجَرِيدَةِ مَعْنَى يَخْصُّهُ، قَالَ: "وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ الْمَعْنَى فِيهِ أَنَّهُ يُسَبِّحُ مَا دَامَ رَطْبًا؛ فَيَحْصُلُ التَّخْفِيفُ بِبَرَكَةِ التَّسْبِيحِ، وَعَلَى هَذَا فَيَطَرُدُ فِي كُلِّ مَا فِيهِ رُطْبَوَةٌ مِنَ الْأَشْجَارِ وَغَيْرِهَا، وَقَالَ الطَّبَّيِّبُ: الْحِكْمَةُ فِي كَوْنِهِمَا مَا دَامَا رَطْبَيْنِ تَمْنَاعُ الْعَذَابِ؛ وَقَدْ اسْتَنْكَرَ الْخَطَابِيُّ وَمَنْ تَبَعَهُ وَضْعُ النَّاسِ الْجَرِيدَ وَتَحْوُهُ فِي الْقَبْرِ عَمَّا لَيَدْعُوهَا الْحَدِيثُ، وَقَالَ الْطَّرْطُوشِيُّ: "لَأَنْ ذَلِكَ خَاصٌ بِبَرَكَةِ يَدِهِ"، وَقَالَ الْقَاضِي عِياضُ: "لَأَنَّهُ عَلَى عَرَزَهُمَا عَلَى الْقَبْرِ بِأَمْرٍ مُغَيَّبٍ، قُلْتُ: لَا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِنَا لَا نَعْلَمُ أَيْعَذُبُ أَمْ لَا؟ أَنْ لَا تَنَسَّبَ لَهُ فِي أَمْرٍ يُخَفِّفُ عَنْهُ الْعَذَابَ أَنْ لَوْ عَذْبَ، كَمَا لَا يَمْنَعُ كَوْنِنَا لَا نَدْرِي أَرْحَمَ أَمْ لَا؟ أَنْ لَا نَدْعُوَ لَهُ بِالرَّحْمَةِ، وَلَيْسَ فِي السَّيَاقِ مَا يَقْطَعُ عَلَى أَنَّهُ بَاشَرَ الْوَضْعَ بِيَدِهِ الْكَرِيمَةَ؛ بَلْ يُحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَمْرٌ بِهِ، وَقَدْ تَأَسَّى بِرِيدَةُ بْنُ الْحَصَّابِ الصَّحَّابِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِذَلِكَ، فَأَوْصَى أَنَّ يُوضَعَ عَلَى قَبْرِهِ جَرِيدَتَانِ؛ تَنْبِيَهٌ: لَمْ يُعْرَفْ اسْمُ الْمُغَيْرِيْنِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ عَلَى عَمْدِ مِنَ الرِّوَايَةِ؛ وَيَتَبَغِي أَنْ لَا يُبَالَغَ فِي الْفَحْصِ عَنْ تَسْمِيَةِ مِنْ وَقْعَ فِي حَقِّهِ مَا يُدَمِّبُ بِهِ، وَضَعَفَهُ عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّ أَحَدُهُمَا سَعَدُ بْنُ مُعاذِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَهُوَ قَوْلٌ بَاطِلٌ، لَا يَتَبَغِي ذِكْرُهُ إِلَّا مَقْرُونًا بِبَيْانِهِ، وَمِمَّا يَدْلُلُ عَلَى بُطَّلَانِ الْحِكَايَةِ الْمَذْكُورَةِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَضَرَ دَفَنَ بْنَ مُعاذِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَمَا ثَبَتَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ، فَفِي حَدِيثِ أَبِي أَمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْدَ أَحْمَدَ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَهُمْ: "مَنْ دَفَنَنِي الْيَوْمَ هَذَا هُنَّا؟، فَدَلَلَ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَحْضُرُهُمَا، وَإِنَّمَا نَكَرْتُ هَذَا ذَبَّا عَنْ هَذَا السَّيِّدِ الَّذِي سَمَّاهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَيِّدًا، وَقَالَ لِأَصْحَابِهِ: "قُومُوا إِلَى سَيِّدِكُمْ"، وَقَالَ: "إِنَّ حُكْمَهُ قَدْ وَافَقْتُمُ الْهَمَّةَ، وَقَالَ: "إِنَّ عَرْشَ الرَّحْمَنِ اهْتَرَ لِمَوْتِهِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ مَنَاقِبِهِ الْجَلِيلَةِ، خَشِيَّةً أَنْ يَغْتَرَرَ نَاقِصُ الْعِلْمِ بِمَا ذَكَرَهُ الْقُرْطُبِيُّ فَيَعْتَقِدُ صِحَّةَ ذَلِكَ، وَبِهِ جَزَمَ أَبُو مُوسَى الْمَدِينِيُّ، وَاحْتَاجَ بِمَا رَوَاهُ مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِسَنَدِ فِيهِ ابْنِ لَهِيَّةَ: "أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَ عَلَى قَبَرِيْنِ مِنْ بَنِي النَّجَّارِ، فَسَمِعُهُمَا يُعْذَبَانِ فِي الْبَوْلِ وَالنَّمِيمَةِ"، قَالَ أَبُو مُوسَى: "هَذَا وَإِنْ كَانَ لَيْسَ بِقَوْيٍ، لَأَنَّهُمَا لَوْ كَانَا مُسْلِمِيْنَ لَمَا كَانَ لِشَفَاعَتِهِ إِلَى أَنْ تَبَيَّسَ الْجَرِيدَتَانِ مَعْنَى، وَلَكِنَّهُ لَمَّا رَأَهُمَا يُعْذَبَانِ لَمْ يَسْتَجِزْ لِلْطَّفَهِ وَعَطْفَهِ حِرْمَانَهُمَا مِنْ إِحْسَانِهِ، فَشَفَعَ لَهُمَا إِلَى الْمُدَّةِ الْمَذْكُورَةِ"، وَجَزَمَ ابْنُ الْعَطَّارِ فِي شَرْحِ الْأُمَدَةِ بِأَنَّهُمَا كَانَا مُسْلِمِيْنَ، وَقَالَ: "لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُمَا كَانَا كَافِرِيْنَ؛ لَأَنَّهُمَا لَوْ كَانَا كَافِرِيْنَ لَمْ يَدُعُ لَهُمَا بِتَخْفِيفِ الْعَذَابِ، وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ مِنْ خَصَائِصِهِ لَبَيْنَهُ، يَعْنِي كَمَا فِي قِصَّةِ أَبِي طَالِبٍ"، قُلْتُ: وَمَا قَالَهُ أَخْيَرًا هُوَ الْجَوَابُ، وَمَا طَالَبَ بِهِ مِنَ الْبَيَانِ قَدْ حَصَلَ، وَلَا يَلْزَمُ الْتَّنَمِيسُ عَلَى لَفْظِ الْخُصُوصِيَّةِ، لَكِنَّ الْحَدِيثَ الَّذِي احْتَاجَ إِلَيْهِ أَبُو مُوسَى ضَعِيفٌ كَمَا اعْتَرَفَ بِهِ، وَقَدْ رَوَاهُ أَحْمَدُ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ، فَهُوَ مِنْ تَخْلِيَطِ ابْنِ لَهِيَّةَ، وَهُوَ مُطَابِقٌ لِحَدِيثِ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الطَّوْلِيِّ الَّذِي قَدَّمْنَا أَنَّ مُسْلِمًا أَخْرَجَهُ، وَاحْتِمَالُ كَوْنِهِمَا كَافِرِيْنَ فِيهِ ظَاهِرٌ، وَأَمَّا حَدِيثُ الْبَابِ فَالظَّاهِرُ مِنْ مَجْمُوعِ طُرُقِهِ أَنَّهُمَا كَانَا مُسْلِمِيْنَ، فَفِي رِوَايَةِ ابْنِ مَاجَةِ: "مَرَ بِقَبَرِيْنِ جَدِيدَيْنِ"، فَأَنْتَفَى كَوْنِهِمَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَفِي حَدِيثِ أَبِي أَمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ أَحْمَدَ: "أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَ بِالْبَقِيعِ فَقَالَ: مَنْ دَفَنَنِي الْيَوْمَ هَذَا؟" فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمَا كَانَا مُسْلِمِيْنَ؛